

Distr.: General
24 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٠٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على
الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الواردة من
سعادة السيد مخدوم شاه محمود قريشي، وزير خارجية باكستان (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وضميمتها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد الله حسن هارون
السفير، الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تعليقات حكومة باكستان وملاحظاتها على تقرير لجنة
الأمم المتحدة للتحقيق بشأن المحترمة بنظير بوتو (S/2009/191) (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وضميمتها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) مخدوم شاه محمود قريشي

تعليقات حكومة باكستان وملاحظاتها بشأن تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بنظير بوتو

- ١ - تُعرب حكومة باكستان وشعبها عن تقديرهم للعمل الذي قامت به اللجنة، وهو عمل سيوفر بدون شك للسلطات في باكستان أساسا للشروع في تحقيق جنائي جاد وذو مصداقية ضد أولئك الذين خططوا ونفذوا عملية الاغتيال، ولتقديمهم للعدالة.
- ٢ - بيد أن حكومة باكستان تود أيضا انتهاز هذه الفرصة لتوجيه انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى بعض الشواغل التي يتعين إبرازها بخصوص التقرير، وتتضمن الأجزاء الثلاثة التالية إيضاحا لهذه الشواغل.

الجزء الأول

- ٣ - تنص الفقرة ٢ (ج) من اختصاصات لجنة التحقيق (انظر S/2010/191، الضميمة، المرفق) على أن يُسمح للجنة بالوصول إلى جميع مصادر المعلومات، بما في ذلك المواد الوثائقية والأدلة المادية، وأن تتاح لها حرية إجراء المقابلات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، والاتصال بأي شخص تكون شهادته ضرورية، وفي نفس الوقت تنص الفقرة ٣ من الاختصاصات على أن يُسمح للجنة بالاتصال بدول ثالثة لطلب التعاون معها في جمع المواد أو المعلومات ذات الصلة بالقضية. وينبغي أن تشكل المعلومات عن تلك المصادر أو المواد جزءا من التقرير، تيسيرا لفهمها الحقيقي ومن أجل الوفاء بجميع أغراض التحقيق. وكان ينبغي أن تتيح اللجنة مزيدا من الوقت لحكومة باكستان لوضع ترتيبات التعاون مع الدول الثالثة، على النحو الذي طلبته الحكومة، وكان ينبغي لها أيضا ألا تكتفي ببذل الجهود بنفسها في هذا الصدد، بل أن تمدد مهلة وضع الصيغة النهائية للتقرير، نظرا لأن تلك الأدلة قد يكون لها أثر كبير على الاستنتاجات النهائية للجنة.

- ٤ - ويؤدي عدم تحديد المصادر إلى الغموض والالتباس في بعض أجزاء التقرير، مما يقوض مصداقيته كتقرير لتقصي الحقائق. وبنفس الطريقة لم تذكر اللجنة المعايير الإجرائية التي استخدمتها في فحص الوثائق أو المواد أو المعلومات قبل إدراجها في التقرير. وكان ينبغي إدراج تلك المعايير لإعطاء وزن إضافي للاستنتاجات الواردة في التقرير. وبينما نقدر الحاجة إلى السرية عند معالجة القضايا الحساسة، فإن السرية المفرطة فيما يتعلق بالإفصاح عن مختلف مصادر المعلومات، بما في ذلك الأدلة الوثائقية والشفوية أدت إلى الانتقاص من قيمة التقرير عموما من حيث إمكانية التعويل عليه.

٥ - وحكومة باكستان بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة للتحقيق في اغتيال المحترمة بنظير بوتو بطريقة تتسم بالمصادقية. بيد أنه باعتبار محتويات التقرير، يُشار إلى العيوب التالية بهذا الخصوص مع إيراد التعليقات ذات الصلة، وهي عيوب تقلل من مصداقية التقرير بوصفه تقريراً لتقصي الحقائق كان من الممكن الاعتماد عليه بخلاف ذلك لإجراء تحقيقات جنائية إضافية:

- (أ) لم تذكر اللجنة أسماء الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات ولم تُدرج تلك الأسماء في التقرير لكي يستخدمها المحققون في باكستان؛
- (ب) لم يذكر التقرير الوثائق ومدى إتاحة ما أُعد منها بناء على الأدلة الشفوية أو المسجلة (الصوتية) أو البيانات الظرفية التي نظرت فيها اللجنة؛
- (ج) لم يقدم التقرير أية معلومات عن الأشخاص التي كانت اللجنة تنوي استجوابهم أو إجراء مقابلات معهم ولم تتمكن من ذلك، مع بيان سبب الفشل؛
- (د) يفتقر التقرير إلى تفاصيل إجرائية عن كيفية وأسلوب إجراء أعضاء اللجنة مقابلات مع الأشخاص أو الشهود، أي ما إذا كان ذلك يتم انفرادياً أو جماعياً؛
- (هـ) لم يرد ذكر أو بيان للأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات خارج باكستان أو أية قائمة لأولئك الأشخاص؛
- (و) لم يقدم التقرير أية معلومات عن ماهية أو حيازة مختلف السجلات أو المواد التي فحصها أعضاء اللجنة داخل باكستان أو خارجها؛
- (ز) لم يُذكر أيضاً ما إذا كانت المواد أو سجلات الوثائق أو الوثائق التي أُعدت استناداً إلى المقابلات مع الأفراد أو الأدلة التي قدموها موجودة في حوزة اللجنة أو سُلمت إلى مكتب الأمم المتحدة لتسجيلها وحفظها، كي تستخدمها السلطات الباكستانية في المستقبل في تحقيق جنائي عند الاقتضاء.

الجزء الثاني

- ٦ - تُعرب حكومة باكستان أيضاً عن امتنانها للجنة لقيامها بتوثيق الوقائع خصيصاً في اليوم الذي وقعت فيه الحادثة والأحداث ذات الصلة، حسب تتابع وترتيب محكمين.
- ٧ - وإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن لدى حكومة باكستان بعض الشواغل المتعلقة ببعض أجزاء تقرير اللجنة وما رد فيها من ملاحظات عن مسائل وقضايا نرى أنها لا تندرج بالمعنى الدقيق ضمن اختصاصات اللجنة. وحكومة باكستان على قناعة من أن أعضاء اللجنة

لم يكونوا يقصدون من وراء تلك الملاحظات أو التعليقات التأثير على السياسة الخارجية لباكستان أو على مصالحها الاستراتيجية طويلة الأمد. وتفهم حكومة باكستان أنه حتى لو استغنى أعضاء اللجنة عن الملاحظات المذكورة لما قلل ذلك من فائدة التقرير لأغراض تحقيقاتنا.

٨ - ويسر حكومة باكستان بهذا الصدد الإدلاء بالملاحظات التالية لإدراجها في سجل مكتب الأمين العام:

(أ) يُعلن التقرير أنه لا تزال تقع على السلطات الباكستانية مسؤولية إجراء تحقيق جنائي جاد يمكن الوثوق به لتقديم المسؤولين عن الاغتيال إلى العدالة؛ وهو استنتاج تؤيده حكومة باكستان تمام التأييد؛

(ب) غير أن ذلك الهدف يصعب تحقيقه نظرا لعدم إيضاح بعض المسائل التي تطرقت إليها اللجنة في تقريرها. فعلى الرغم من إثارة أسئلة جوهرية عن توفير الأمن للمحترمة بنظير بوتو وإجراء تحقيقات جنائية عقب اغتيالها، لم تُقدم أية معلومات مرجعية أو مواد داعمة تستند إليها تلك الأسئلة. وبنفس الطريقة يُناقش التقرير دور عدة أشخاص دون أن يقدم أية أدلة أو مواد كان يمكن استخدامها لإجراء المزيد من التحقيقات وفقا للرجة المعرب عنها في التقرير. وكان من شأن هذه المواد الداعمة والجوهرية أن تساعد على تحديد مسؤولية الأشخاص المذكورين في التقرير في مختلف مراحل توفير الأمن للمحترمة بنظير بوتو أو غير ذلك من الترتيبات التي كان بإمكانها أن تُنقذ حياتها، وهي ضرورة الآن لتحديد دورهم الفعلي أو ما أغفلوه في أداء واجباتهم؛

(ج) ومع ذلك يلاحظ بشيء من القلق أن أعضاء لجنة التحقيق، بدلا من أن يقصروا استنتاجاتهم بدقة على تحديد "وقائع وملايسات" اغتيال المحترمة بنظير بوتو، وفقا للاختصاصات التي نص عليها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (انظر S/2010/191، الضميمة)، مضوا فركزوا اهتمامهم بشكل خاص على الجيش الباكستاني (المشار إليه باسم "المؤسسة" أو "القيادة العسكرية العليا" في مواضع مختلفة من التقرير). ووردت في التقرير عدة تعليقات وملاحظات بشأن المؤسسة، دون إيضاح كيفية التحقق منها على الوجه الصحيح أو الإشارة إلى أية مواد ثبوتية تدعم الرأي الذي توصل إليه أعضاء لجنة التحقيق؛

(د) ومن الأمثلة على ذلك أن الفرع الثالث من التقرير عنوانه "التحديات والمسؤوليات والجهات الضالعة المحتملة"، ويقوم أعضاء اللجنة في ذلك الفرع "بتقييم الفرضيات المطروحة" إزاء الجهات الضالعة المحتملة. وفي العنوان الفرعي "تهديدات المؤسسة

الحاكمة“، يكتفي التقرير بتكرار قناعة مصدر غير مسمى بأن ”المؤسسة ضالعة في اغتيالها أو تتحمل جزءا من المسؤولية عن ذلك“. ولم يورد التقرير أي دليل لإثبات هذه القناعة. ولم يذكر أية مواد ثبوتية. كما لم يشر إلى أية وثائق أو إقرارات. وهذا النوع من الملاحظات غير المدعومة بدليل له أثر سلبي على مسائل أخرى لا علاقة لها بولاية اللجنة؛

(هـ) من الجدير بالملاحظة أيضا أن التقرير يتجاوز في كثير من جوانبه نطاق اختصاصات اللجنة وولايتها. وتتضمن الفقرة ٢١٦ حكما يُطلق التهم على ما يسمى بالمؤسسة ويستند إلى أدلة غير محددة أو جوهرية في قيمتها؛

(و) وترى حكومة باكستان أن أعضاء اللجنة بموافقتهم على طلبات الإبقاء على سرية المصادر دون إعطاء مبررات مقبولة لذلك، لم يمارسوا سلطاتهم التقديرية تشميا مع الغرض الذي أُعد من أجله التقرير، الذي كان من المتوقع أن يكشف عن تفاصيل المصادر والمواد الثبوتية التي يستند إليها. ومن الممارسات المعترف بها عالميا أن تقوم جميع لجان تقصي الحقائق أو التحقيق بتسجيل المصادر والأدلة الضرورية بجميع تفاصيلها، من أجل البرهنة على استنتاجاتها، وهي ممارسة لم تُطبق في هذه الحالة؛

(ز) وبعض الملاحظات والمناقشات الواردة في التقرير لها تأثير على مسائل إقليمية من شأنها أن تمس مواقف كانت باكستان تتخذها في بعض العلاقات الثنائية الحساسة.

٩ - وقد تجاهلت اللجنة تماما الولاية المسندة إليها في الفقرة ٣ من الاختصاصات، التي توزع إليها الاتصال بدول ثالثة لطلب تعاونها في جمع المواد الثبوتية أو المعلومات ذات الصلة بالقضية وتقديم خبراء. واعتمدت اللجنة على بعض المنظمات العاملة على الصعيد الدولي أو بعض المصادر الدولية التي تنتمي إلى دول ثالثة وحاولت إقامة صلات معها، ومن هذه المنظمات والمصادر هيئة الإذاعة البريطانية وجماعات القاعدة أو حركة الطالبان المنتمية إلى بلد مجاور هو أفغانستان، وسلطات الإمارات العربية المتحدة، ووكالة الاستخبارات المركزية التابعة للولايات المتحدة، على النحو الوارد في الفقرات ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٩ من التقرير. وتبدو جميع هذه المصادر وثيقة الصلة بالموضوع، نظرا لأن اللجنة اعتمدت أيضا على المعلومات التي نشرتها هذه المصادر، غير أن اللجنة لم تمارس السلطة المتاحة لها بموجب الفقرة ٣ من الاختصاصات. ولقد كانت الحاجة تدعو إلى إجراء مقابلات مع بعض السلطات المعنية في هذه الدول الثالثة والحاجة إلى إجراء هذه المقابلات أشد نظرا لأن حكومة باكستان وجهت رسائل إلى أشخاص مقيمين في مختلف أرجاء العالم وزودت اللجنة بمعلومات عنها. وكان ينبغي أن تبذل اللجنة جهودا

أكبرا للإصرار على أن تسمح لها تلك الدول الثالثة بإجراء مقابلات والاستعانة بما لديها من محفوظات والاتصال بالسلطات المعنية فيها للحصول على أدلة مباشرة، عوضا عن الاعتماد على التقارير الصحفية أو غيرها من التقارير المشكوك في قيمتها الدلالية.

١٠ - وكان من المحتمل أن يساعد الاستجواب المتعمق للمصادر الدولية على الكشف عن أية تفرعات دولية لعملية اغتيال المحترمة بنظير بوتو. وكان ينبغي أن تتصل اللجنة بنفسها بالأفراد الموجودين خارج باكستان الذين تربطهم بعض الصلات بالحادث ولهم أيضا نفس القدر من الأهمية في توفير شواهد تؤدي إلى المرتكبين والمنفذين الفعليين للخطة، لإجراء مقابلات معهم، وبذل جهود أكبر من أجل تحقيق الإنصاف بصورة أساسية. وتصدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حكومة أفغانستان أبلغت حكومة باكستان بأن فخامة السيد حامد كرزاي رئيس أفغانستان كان مستعدا للقاء أعضاء اللجنة في كابل في أي يوم قبل ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهي حقيقة استُرعِي انتباه اللجنة إليها. غير أن اللجنة لم تلتق به ولم تقدم في تقريرها أية مبررات لعدم قيامها بذلك.

١١ - ولقد توصل شعب باكستان من خلال الملاحظة والتقييم العام إلى استحالة تدبير مؤامرة لاغتيال زعيم ذي مكانة وشهرة دوليين دون تخطيط وتنفيذ وتمويل من مصادر دولية، بالإضافة إلى منفذي المؤامرة على الصعيد المحلي أو الوطني وما يستخدمونه من قنوات محتملة للاتصال ونقل الأموال. وبالنظر إلى ذلك مُنحت اللجنة سلطة الاتصال بدول ثالثة. ولقد تطرقت اللجنة نفسها إلى هذا الجانب، لكنها لم تقدم بعد ذلك أية معلومات إضافية في هذا الصدد. وهو عيب من العيوب التي تخللت تقرير تقصي الحقائق الذي أعدته اللجنة. ويصدق ذلك خصيصا على توفير التمويلات وأساليب الاتصالات وأنواعها، وتوفير الدعم اللوجستي الضروري لتنفيذ عملية الاغتيال.

١٢ - وتُعرب حكومة باكستان عن قلقها أيضا إزاء الملاحظات والتعليقات على جيش باكستان على وجه الخصوص، التي لا أساس لها من الصحة، وما يترتب عليها من آثار تضر بمصداقية القوات المسلحة الباكستانية وسُمعتها، وبالتالي تؤثر سلبا على معنويات ضباط الجيش وجنوده، في الوقت الذي يضحون فيه بحياتهم لمحاربة أولئك الذين لم يكتفوا بشن الحرب على باكستان فحسب، بل وكذلك يهددون السلام في العالم. وتقدر جميع الدول وزعمائها الدور الحاسم للجيش الباكستاني في الحد من الخطر العالمي الناجم عن الإرهاب.

١٣ - وتُعرب حكومة باكستان أيضا عن تحفظها إزاء بعض الملاحظات الواردة في التقرير والتي توحي بوجود صلة بين حركة طالبان والجيش الباكستاني. ومن الواضح في اختصاصات اللجنة أن ذلك التقييم لا يندرج في نطاق العمل الذي وُكلت به. وتحتج

حكومة باكستان بأن مثل هذه الصياغات تقوض الأساليب والطرائق والتزامات العمل التي تعهد بها جيش باكستان ضد الإرهابيين الموجودين على أرضها، وهي أساليب وطرائق والتزامات حظيت كذلك بتقدير ودعم واسع النطاق من المجتمع الدولي.

١٤ - وبنفس الطريقة يناقش التقرير في مواضع مختلفة وبإسهاب مفرد الدور المزعوم لدائرة الاستخبارات المشتركة ووكالات الاستخبارات، دون أن تدعم ذلك بأية مراجع أو أدلة. ولا يشير التقرير إلى المواد الثبوتية والوثائق والمقابلات المحددة التي استند إليها للتوصل إلى استنتاجاته بشأن دور دائرة الاستخبارات المشتركة. وفي جميع الأحوال فإن الملاحظات والتعليقات المتعلقة بتاريخ الدائرة وأغراضها وماضيها وحاضرها وبمجال عملها هي ملاحظات خارجة عن أهداف الولاية الموكلة بها لجنة التحقيق. ولذلك ترى حكومة باكستان أن تلك الملاحظات لا تمت بصلة إلى الاختصاصات المحددة للجنة.

١٥ - وتعتبر حكومة باكستان أيضا أن لجنة التحقيق لم تمارس سلطتها التقديرية بصورة معقولة، على الرغم مما قامت به من "تقييم" لمختلف الفرضيات، في حين كرست مساحات غير متناسبة للفرضية المتعلقة بجيش باكستان ومؤسستها الحاكمة ووكالات استخباراتها، مهمة مناقشة الفرضية الأخرى بصورة مستفيضة.

١٦ - وتُعرب حكومة باكستان أيضا عن بعض الشواغل إزاء كون التقرير يورد ملاحظات واستنتاجات تبرئ ساحة بعض الأشخاص أو الكيانات أو تعتبرهم مسؤولين، في حين تنص رسالة الأمين العام المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بصراحة على أن ولاية اللجنة لا تخول لها إجراء تحقيق جنائي.

الجزء الثالث

١٧ - إن حكومة باكستان، بالنظر إلى ما سبق، ودون الانتقاص في شيء من العمل القيم الذي قام به أعضاء اللجنة فيما يتصل بتحديد وقائع وملابسات اغتيال المحترمة بنظير بوتو، تعلن موقفها إزاء تقرير اللجنة كما يلي:

(أ) التعليقات والملاحظات حول الجيش الباكستاني ودائرة الاستخبارات المشتركة أو ما يسمى بالمؤسسة هي مجرد آراء عبر عنها أعضاء اللجنة. هذه التعليقات والملاحظات لا تمثل استنتاجات موثقة على أساس حقائق أو أدلة، وهي لا تشكل سوابق أو أساسا لإضفاء المصادقية على موقف سياسي بهذا الخصوص في إطار ممارسات الدول و/أو المنظمات الدولية؛

(ب) تؤكد حكومة باكستان أن أية تعليقات أو ملاحظات أو استنتاجات يوردها التقرير فيما يتعلق بجميع المسائل ما عدا المسائل ذات الصلة المباشرة بوقائع وملابسات اغتيال المحترمة بنظير بوتو، لا يجوز اعتبارها معبرة عن أية حقيقة تتصل بأي شأن من شؤون السياسة الخارجية لباكستان، كما لا تترتب عليها أية آثار على أي موقف ظلت تلتزم به حكومة باكستان إلى الآن؛

(ج) ينطوي التقرير على خلل كبير لأن اللجنة لم تتصل بدول ثالثة ولم تقدم معلومات يمكن التعويل عليها للكشف عن أية تفرعات دولية إن وجدت لتنفيذ عملية اغتيال المحترمة بنظير بوتو والتخطيط لها وتمويلها والتحريض عليها، واكتفت بالإشارة إلى مصادر تابعة لهذه الدول الثالثة والاعتماد عليها. ومما لا شك فيه أن بعض الصعوبات قد ظهرت، غير أنه كان ينبغي للجنة أن تكرر المزيد من الوقت والجهد لهذا الغرض، لكن يبدو للأسف أنها أولت عناية محدودة لهذا الجانب ومالت إلى التركيز عوضاً عن ذلك على مسائل داخلية. وتشكل الروابط الدولية جانباً هاماً من ولاية اللجنة بموجب الفقرة ٣ من الاختصاصات، التي ظلت دون تنفيذ. وذلك على الرغم من أن اللجنة، بفضل ما تتمتع به من دعم من الأمم المتحدة، كانت في وضع أفضل يسمح لها بتنفيذ هذا التحقيق فيما بين الدول، نظراً لولايتها العالمية أو الدولية، بالمقارنة إلى فريق تحقيق وطني؛

(د) وبالإضافة إلى ذلك تود حكومة باكستان أن تعرض على مكتب الأمين العام فهماً أفضل للقضية مفاده أن التعليقات والملاحظات التي أبدتها أعضاء لجنة التحقيق في تقريرهم، وهي تعليقات وملاحظات غير موثقة ولا مؤيدة بمراجع، ينبغي عدم استخدامها أو اعتمادها من طرف أية مؤسسة حكومية كـ "حقائق تم استنتاجها"، وفي حالة ما إذا حاولت أية دولة أو مؤسسة الاعتماد على هذه التعليقات والملاحظات، فلن يكون لهذا الاعتماد أية مصداقية من أي نوع.